المجلة العلمية لكلية التربية – المجلد الرابع– العدد الأول – يناير 2025

Faculty of Education journal – Volume 4 Issue: 1 – January 2025

الموقع الالكتروني للمجلة: http://journal.su.edu.ly/index.php/edujournalj/index

DOI: https://doi.org/ 10.37375/foej.v4i1.3150

خطوات التخريج العلمي للحديث النبوي

"دراسة تطبيقية"

د. عمر محمد امحمد هروس

قسم الدراسات الإسلامية– كلية التربية جامعة مصراتة، دولة ليبيا

صفاء خليفة محمود الأطرش

كلية التربية، جامعة مصراتة ، دولة ليبيا

Email: harrous1979@gmail.com

الملخص:

تناول الباحث في هذه الدراسة موضوعا من أهم المواضيع التي تتعلق بعلم تخريج الأحاديث والحكم عليها، وهو: خطوات التخريج العلمي –الجمع، والمقارنة، والترجمة– ببيان كيفية تطبيق كل خطوة، مع ضرب الأمثلة، وإظهار الفوائد المستفادة من الجمع، مع بيان طريقة رسم شجرة الإسناد، والآثار المترتبة على إجراء عملية المقارنة، من تحديد المدار الرئيس الذي يدور عليه الحديث، وبقية المدارات الفرعية الأخرى، ورصد حالة الرواية من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة، وتعيين نوع المخالفة، وممن وقعت، وبيان طريقة ترجمة الراوي الذي وقع منه التفرد أو المخالفة، كل ذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيس من التخريج العلمي.

وخلُصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق هذه الخطوات جميعها في كل حديث يراد تخريجه، وأن من أهمها خطوة الجمع، إذ هي الأساس لباقي الخطوات، وأن الترجمة لا تكون لجميع الرواة، ويقتصر في ترجمة الراوي على ما يخدم موضوع الحديث فقط.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الكلمات المفتاحية: تخريج، الجمع، المقارنة، إسناد، النقاد.

Abstract

In this study, the researcher deals with one of the most important topics related to the science of grading hadiths and judging them, which is the steps of scientific grading: collection, comparison, and interpretation, by explaining how to apply each step, giving examples, and showing the benefits gained from collection, explaining the method of drawing the chain of transmission tree, and the effects resulting from conducting the comparison process from determining the main orbit around which the hadith revolves, and the rest of the other sub-orbits, and monitoring the state of the narration in terms of uniqueness, agreement, or

disagreement, and determining the type of disagreement, and from whom it occurred, and explaining the method of interpretation the narrator from whom the uniqueness or disagreement occurred, all of this in order to achieving the main objective of scientific grading.

The study concluded that all of these steps must be applied to every hadith that is to be graded, and that the most important of these steps is the collection step, as it is the basis for the remaining steps, and that the interpretation is not for all narrators, and the narrator's interpretation is limited to what serves the topic of the hadith only.

May ALLAH bless and grant peace to our master Mohammed, his Family and his Companions.

Keywords: grading, collection, comparison, chain of transmission, critics.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

حظيت السنة النبوية بخدمة كبيرة في عصرنا الحالي بالإكثار من الإصدارات المتعددة للبرامج الالكترونية، وفي كل إصدار نرى تطورا وأكثر تميزا من الذي سبقه، وخاصة في تسهيل عملية تخريج الأحاديث النبوية، والمساعدة في الحكم على الحديث، مما يسهل على المشتغلين في مجال خدمة هذه السنة المطهرة، ولكن لا يمكن برمجة الحكم على الحديث آليّا، كما يدعوا جماعة من القائمين على هذه البرامج؛ لذا كان لزاما على الباحثين أن يتعرّفوا على خطوات التخريج العلمي، وطريقة تطبيقها وفق منهج علمي ينسجم مع مرونة وسِعة أفق المتقدمين من النقاد والجهابذة المحدثين في تعاملهم مع النصوص الحديثية وتمييز صحيحها من سقيمها، وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيس من تخريج الأحاديث، والقضاء أو الحدّ من هذا التخبط والفوضى في إصدار أحكام على أحاديث مخالفة لأحكام المتقدمين، بل إن بعضها موضع اتفاق بين المتقدمين على تضعيفها أو تصحيحها، ومع ذلك نرى مخالفة من قبل المعاصرين، وسبب ذلك الاستعجال وعدم التريث في إصدار الأحكام من جهة، وعدم علمهم ومعرفتهم بخطوات التخريج العلمي وهي: الجمع، والمقارنة، والترجمة، من جهة أخرى، حتى بلغ بهم الأمر أن حكموا بالضعف على أحاديث موجودة في أعظم كتابين بين كتاب الله –عز وجل– "صحيح البخاري، وصحيح مسلم"، فوقع اختياري على هذا البحث: "خطوات التخريج العلمي دراسة تطبيقية".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تعلقه بأشرف العلوم وأفضلها، وهي علوم السنة النبوية، ومعرفة أحكامها سواء في التصحيح والتضعيف أو في استنباط الأحكام الفقهية.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في معرفة كيفية تطبيق خطوات التخريج العلمي –الجمع والمقارنة والترجمة– عند كل حديث يراد تخريجه وفق ضوابط علمية نصل من خلالها إلى الحكم على الحديث بما لا يتعارض مع أحكام المتقدمين من جهة، وإلى حقيقة مراد الشارع من جهة أخرى، ولمعالجة هذه المشكلة، يُجيب البحث على التساؤلات الآتية:

كيف تتم عملية جمع الروايات؟ وما الفوائد التي نتحصل عليها منها؟

كيفية إجراء المقارنة وما الآثار المترتبة عليها؟

من نترجم له من الرواة؟ ومتى نترجم له؟ وكيف نترجم له؟

أهداف البحث:

إظهار كيفية عملية الجمع، وإبراز الفوائد المستفادة من جمع الروايات.

إظهار كيفية المقارنة بين الروايات، وإبراز الآثار المترتبة عليها، مثل تحديد المدارات

للحديث بأنواعها –الرئيسة والفرعية– وبيان حال التفرد، أو الاتفاق، أو الاختلاف.

تحديد الراوي المراد ترجمته، ومتى نترجم له، وكيف نترجم له.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة تناولت هذا الموضوع في بحث علمي، يوضح كيفية تطبيق خطوات التخريج، وكل ما وقفت عليه هو شروح في بعض الكتب لطرق التخريج.

منهجي في البحث:

عند تعريفي لخطوات التخريج العلمي الثلاثة من حيث الاصطلاح، لم أقف على تعاريف واضحة ومستقلة لدى علماء الحديث، ولعل سبب ذلك هو وضوح المعنى لديهم، أو أنهم لم يكونوا بحاجة إلى هذه الخطوات في ذلك الوقت، غير أني حاولت تعريفها ووصفها مراعاة للقارئ.

عند ورود الحديث، أذكر من أخرجه من الأئمة في مصنفاتهم، ثم الجزء والصفحة ورقم الحديث بين قوسين في غير المصنفات المرتبة على الكتب والأبواب، وأذكر اسم الكتاب، ورقم الحديث في المصنفات التي بها كتب وأبواب.

طرحي للأمثلة، كان في الأحاديث ذات المخْرَج الواحد، ولم يكن علي سبيل استيعاب كل الطرق والفوائد، بل اقتصرت فيه على ما يفي بالغرض وتوضيح الفكرة فقط.

الاستشهاد ببعض أقوال العلماء عند ذكر بعض الفوائد بحسب ما يتوفر لدي من الأقوال للتأكيد على الفائدة.

قمت بمراعاة التقدم الزمني، عند الاستدلال بأكثر من قول في الجزئية الواحدة، وكذلك المؤلفات عند ذكرها جملة واحدة. ذكري لبعض الفوائد كان على سبيل الاستنباط من كلام الأئمة في كتب علوم الحديث ومصطلحها، أي أنهم لم يذكروها تحت فوائد التخريج، ككتاب فتح المغيث للسخاوي، وكذلك الأقوال.

أقوم بتوضيح الكلمات الغامضة والغريبة عند ورودها لأول مرة.

ضبط الكلمات التي قد تشكل على القارئ.

نصوص الأحاديث جعلتها بين قوسين كبيرين [ ]، وأقوال العلماء جعلتها بين علامات التنصيص " "، وإذا حذفت شيئا من النص المنقول جعلت مكانه نقطا هكذا ...

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وجاء على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها بيان سبب اختيار الموضوع، وأهميته، ومشكلة البحث، وأهدافه، ومنهج البحث، ومنهجي في البحث، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه نبذة مختصرة عن نشأة وتطور علم التخريج، والتفريق بين التخريج الفني والتخريج العلمي.

المبحث الأول: الخطوة الأولى وهي: الجمع، ويتكون هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الأول: الجمع، وفيه:

تعريف الجمع لغة واصطلاحا، وأهميته، وبيان كيفية جمع الروايات، وعلاقته بالصنعة الحديثية والصنعة الفقهية، مع ذكر فوائد الجمع وهي نوعان: فوائد تتعلق بالسند، وفوائد تتعلق بالمتن.

المطلب الثاني: وفيه مثالان: مثال يوضح الصنعة الحديثية، ومثال يوضح الصنعة الفقهية.

المبحث الثاني: الخطوة الثانية وهي: المقارنة، وفيه مطلبان:

الأول: تعريف المقارنة لغة واصطلاحا، وبيان كيف تتم عملية المقارنة، وذكر الآثار المترتبة عليها.

الثاني: وفيه مثالان: مثال في الصنعة الحديثية: حديث عمر [ما بُلْتُ قائما]، رسم شجرة إسناده، الآثار المترتبة على إجراء المقارنة لهذا الحديث.

ومثال في الصنعة الفقهية: حديث أبو هريرة [إن الله تجاوز لأمتي] رسم شجرة إسناده، الآثار المترتبة على إجراء المقارنة لهذا الحديث.

المبحث الثالث: الخطوة الثالثة وهي: الترجمة، وفيه مطلبان:

الأول: تعريف الترجمة لغة واصطلاحا، وأهميتها، وبيان من نترجمه من الرواة؟ ومتى؟ وكيف نترجم له؟

الثاني: نماذج لتطبيق الترجمة على بعض الرواة.

الخاتمة: وأذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

تمهيد

لم يكن هناك ما يسمى بعلم التخريج في زمن رسول الله ﷺ، وزمن الصحابة والتابعين، ولكن كان ذلك ظاهرا في كيفية تعاملهم مع الأحاديث النبوية، حيث كانوا لا يقبلون حديثا إلاّ بعد التّثبّت والتأكد من صحته عن النبي ﷺ، وكانوا يحتاطون في أخذها حتى من الصحابة، وهذا يدل على شدة حرصهم، وخوفهم من أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه، ولم تكن الأحاديث مدونة في تلك الفترة، بل كانت محفوظة في صدور الرجال.

ثم ظهرت المؤلفات في زمن صغار التابعين، وأتباع التابعين، وقاموا بجمع الأحاديث النبوية، وتدوينها في مصادرها الأصلية، بعدما كانت محفوظة في الصدور، ولم يكونوا في ذلك الوقت بحاجة إلى معرفة طرق وأصول تساعدهم في الوصول للأحاديث في مظانها الأصلية؛ وذلك بسبب سعة اطلاعهم على مصادر السنة وعلاقتهم بها، وقوة حفظهم، حيث كانوا سرعان ما يستحضرون الأحاديث، ومكان وجودها في مصادرها، وكأنهم ينظرون إليها؛ لأنهم على دراية تامة بكيفية ترتيبها وتبويبها.

ومع تقدم الزمن ضاق الاطلاع، ولم يعد يعرف الناس مواضع الأحاديث، وكيفية الوصول إليها، مما جعل بعض العلماء يجتهدون في تأليف كتب لتخريج تلك الأحاديث المذكورة في العلوم الأخرى كالفقه والتفسير والتاريخ من غير أسانيد، وقاموا بعزوها إلى مصادرها الأصلية، فسميت بعد ذلك بكتب التخريج، ومن هذه الكتب: نَصبُ الرَّاية لأحاديث الهداية للزَّيْلَعِي، البَدْرُ المنِيرُ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملَقِّن، التَّلْخِيص الحَبِير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير لابن حَجَر العَسْقَلَانِي.

وقد استمر الحال هكذا، إلى أن ضاق الاطلاع أكثر، وصعب على الناس الوصول للأحاديث فضلا عن معرفة أحوالها على الرغم من وجود كتب التخريج، ويعود ذلك لجهلهم بكيفية تصنيف تلك الكتب، وطريقة إيرادها للأحاديث، الأمر الذي حمل بعض المعاصرين للتأليف في القواعد والأصول التي يتوصل من خلالها إلى أماكن وجود الحديث في مصادره الأصلية، وهو ما نسميه اليوم بطرق تخريج الحديث، وقد استقر العلماء على أنها خمس طرق وهي [الطحان: 1981، 37]:

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

التخريج عن طريق معرفة لفظ بارز –أو لا يكثر دوارنه– من أي جزء من متن الحديث.

التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل

على عدد من الموضوعات.

التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه.

وهذه الطرق نتاج لما هو موجود من تنوع في المصنفات الحديثية، ولا شك أن من تناول هذه الطرق تعرض إلى تعريف علم التخريج، حيث قال بأنه هو: "الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة"[الطحان: 1981: 12].

إلاّ أن هذا التعريف، يدل على معنى التخريج من الناحية الفنية فقط –أي: مجرد عزو الحديث إلى المصادر الحديثية–، ولا يلزم الحكم عليه، ففتح المجال أمام المشتغلين في السنة النبوية وخصوصا في وجود هذه البرامج الالكترونية أن يُقدموا على تخريج كثير من الأحاديث والحكم عليها؛ لمجرد كثرة طرقها وتعدد مواضعها، ظنّا منهم أن علمهم ومعرفتهم بطريقة استخدام هذه البرامج يكفيهم في الحكم على الحديث، وأن الأمر لا يحتاج إلى معرفة القواعد والضوابط التي اعتمدها المحدثون في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، فضلا عن عدم معرفتهم بمناهج أصحاب تلك المصنفات التي يوجد فيها الأحاديث، كل ذلك أدّى إلى وجود أحكام على أحاديث كثيرة تخالف أحكام المتقدمين، ولم يعد الحكم على الحديث خاصّا بالمتخصصين في علم الحديث، وذلك لسهولة التخريج بواسطة هذه البرامج.

مما جعل المتأخرين من المعاصرين يؤكدون على التفريق بين التخريج الفني والتخريج العلمي[المليباري، والعكايلة:1998م،27] لسد الباب أمام كل من يحاول أن يشتغل في علم التخريج بشكل عشوائي، بحيث لا يستطيع أحد الخوض في الأحاديث النبوية، إلاّ إذا كان متخصصا عالما بالتخريج العلمي –مفهومه وخطواته–، فعرفوا التخريج العلمي بأنه: "كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة"[المليباري، والعكايلة: 1998: 28].

والمقصود من هذا التعريف هو معرفة مكان وجود الحديث في كتب السنة التي تلقاها أصحابها عن شيوخهم مباشرة بأسانيد إلى النبي ﷺ، كالبخاري ومسلم، لرصد حالة التفرد أو الموافقة أو المخالفة، مقارنة بالروايات الأخرى.

وبهذا المفهوم نستطيع معرفة حال الرواية، والرواة، وكشف عللها، وأقوال الأئمة، وتوظيفها التوظيف المناسب، والوقوف على مدى صحتها وفهمها فهما يتوافق مع مراد الشارع، وإصدار الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام المتقدمين، وهذا هو الهدف الحقيقي من التخريج.

ولا يمكن رصد حالة التفرد، أو الاتفاق، أو الاختلاف، إلا بعد تتبع خطوات التخريج العلمي الثلاثة وهي:

الْجَمْع – المقَارَنة – التَّرْجَمَة، وهذا ما سأتناوله في هذا البحث إن شاء الله.

المبحث الأول: الخطوة الأولى وهي: الجمع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الجمع لغة واصطلاحا، وأهميته، وبيان كيفية جمع الروايات، وعلاقته بالصنعة الحديثية والصنعة الفقهية، مع ذكر فوائد الجمع وهي نوعان: فوائد تتعلق بالسند، وفوائد تتعلق بالمتن.

أولا:تعريف الجمع لغة واصطلاحا:

الجمع لغة:

ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض] الراغب الأصبهاني: 1412هـ: 201]، وجمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا، والمجموع: الذي جمع من هاهنا وهاهنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد، واستجمع السيل: اجتمع من كل موضع] ابن منظور: 1414هـ:ج8: 53].

الجمع اصطلاحا:

الجمع هو: جمع طرق الحديث وألفاظه، وضم بعضها إلى بعض، مع توثيق تعليقات الأئمة حولها عند وجودها] الباحث] .

ثانيا: أهمية الجمع:

جمع الروايات من أهم خطوات التخريج العلمي وأولها، فهي تعيننا على معرفة مخرج الحديث وطرقه، ومعرفة من أخرجه من أئمة الحديث، ومواضعه في مصادر السنة الأصلية، ومعرفة مراد الشارع من خلال جمع الروايات في الحديث الواحد أو الموضوع الواحد، فضلا عن سبب ورود الحديث الذي يؤكد على هذا المعني، وقد وردت بعض الأقوال لأئمة الحديث على أهمية الجمع، وهذه بعض منها:

قال علي بن المديني:"الباب إذا لم تَجْمَع طُرُقَهُ لم يتبين خَطَؤُهُ"[الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي: 1403هـ:ج2: 212].

قال ابن مَعِين:"لولم نكتب الشيء من ثلاثين وَجها ما عَقَلْنَاهُ"[ابن معين: رواية الدوري: 1339هـ ج4: 271]

وقال أحمد بن حنبل:"من لم يجمع علم الحديث وكثرة طرقها، واختلافها، لا يحل له الحكم على الحديث، ولا الفتيا به"[الحنبلي: 2005م،ج1: 304]، وقال: "الحديث إذا لم تَجْمَع طُرُقَهُ لم تَفْهَمْه..."[الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي: 1403هـ:ج2: 212].

قال الخَطِيب البغدادي: " قَلَّ ما يَتَمَهَّرُ في علم الحديث، ويقفُ على غوامضه ويَسْتَثِيرُ–استثار فلانا: أزعجه وأثار أعصابه–[أحمد مختار: 2008م،ج1: 335] الخَفِيَّ من فوائده إلا من جَمَعَ متفرقه، وأَلِفَ مُتَشَتِّتَهُ، وضمَّ بعضه إلى بعض، واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه "[الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي: 1403هـ:ج2: 280].

ثالثا: كيفية الجمع:

يكون جمع الروايات عند إرادة تخريج حديث مُعين بالبحث والتفتيش عنه، واستخراجه من مواطنه الأصلية سندا ومتنا، بواسطة البرامج المخصصة على الحاسب الآلي، وحصر تلك الطرق والألفاظ، مع توثيق تعليقات الأئمة التي يمر بها المشتغل أثناء تخريجه للحديث من مصنفاتهم وحفظها؛ لأنها تفيده في إصدار الحكم على الحديث الذي يخرجه، حيث إنهم يشيرون أحيانا إلى حالة التفرد أو المخالفة، واسم الراوي الذي وقع منه ذلك، بل إنهم قد يصرّحون بضعفه وسببه، وهو بلا شك مُعين لكل من يخرج حديثا ما.

رابعا: الجمع وعلاقته بالصنعة الحديثية والصنعة الفقهية:

المقصود بالصنعة الحديثية تخريج الحديث من مصادره الأصلية –سندا ومتناً– بمعرفة رجاله الذين جاء الحديث من طريقهم وهو ما يعبّر عنه المحدثون بقولهم:"هذا حديث عُرف مخرجه"؛ ومقارنة طرقه وألفاظه لإثبات التوافق بينها، أو التفرد الحاصل من بعضهم أحيانا، أو الوقوف على الاختلاف سواء كان جوهريّا أم لا، وذلك لتحقيق الهدف الرئيس من التخريج، ثم إن استخلاص فوائد التخريج بواسطة الجمع يُعد من الصنعة الحديثية كما سيأتي، ويقصد بالصنعة الفقهية معرفة مراد الشارع، واستنباط الأحكام الفقهية، من خلال جمع الروايات في الموضوع الواحد، والتوفيق بين ما يوهم ظاهرها التعارض، أو الترجيح بينها بنفَس المحدّث أي: وفق القواعد المعتمدة عند الفقهاء المحدثين، فلا نستطيع إصدار الحكم على الحديث، ولا تحديد مراد الشارع إلا بعد الجمع، وخاصة في الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض، أو تحدث إشكالا في الفهم، ولذا علينا أن نقدم الصنعة الحديثية أولا، من أجل التأكد والتثبت من صحة الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ، وسلامتها من العلل، حيث إن الأحاديث النبوية ليست على درجة واحدة من الثبوت والصحة، وبعد ذلك تأتي الصنعة الفقهية، وذلك من أجل استنباط الأحكام على أساس قوي، وفهم الأحاديث فهما يتوافق مع مراد الشارع؛ لأن فقه الحديث وفهمه لا يكون إلا بعد جمع الروايات، واعتماد الأحاديث الصحيحة.

خامسا: فوائد الجمع:

بالجمع نتحصل على فوائد عظيمة في السند والمتن قال النَّوَوِي: "من جمع أدوات الحديث اسْتَنَارَ قلبه واستخرج كُنوزه الخَفِيَّات" [المنهاج: 1392هـ، ج1: 4] وهذه الفوائد كثيرة منها ما يتعلق بالسند ومنها ما يتعلق بالمتن، سأذكر بعضا منها.

أولا: الفوائد التي تتعلق بالسند:

–معرفة من أخرج الحديث من الأئمة، وموضع وجوده في مصادرهم الأصلية، وتحديد المدار الذي يدور عليه الحديث.

–معرفة إذا كان في الحديث علة سواء في سنده أومتنه، قال الخَطِيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يَجْمَعَ بين طُرُقِهِ، ويَنْظُرَ في اختلاف رُوَاتِهِ، ويُعتَبَر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي: 1403هـ:ج2: 295].

–معرفة حال الإسناد من حيث الوصل والقطع، أو الرفع والوقف، أو العضل.

–تمييز المهمل، وهو الذي لم ينسب مثل: عن محمد، وتعيين المبهم، وهو الذي لم يُسَمَّ مثل: عن رجل.

–تحديد من لم يحدد من الرواة، كأن يذكر الراوي بكنيته أو نسب يشترك فيه معه كثير من الرواة، فبالجمع نحدده.

–زوال عنعنة المدلس، كأن يكون في سند الحديث راو مدلس، وعنعن الحديث عن شيخه، فبالجمع قد نقف على طريق له صرّح فيه بالتحديث أو السماع، مما يدفع شبهة التدليس عنه.

-زوال ما نخشاه من الرواية عمن اختلط من الرواة: كأن يكون في الإسناد من عُرف باختلاطه، ولا نعرف الراوي عنه –أعني: تلميذه- في هذا الإسناد أروى عنه قبل الاختلاط أم بعده؟ فبالجمع قد نقف على طريق من رواية تلميذ آخر اشتهر وعرف بروايته عن هذا الشيخ قبل اختلاطه، أو تصريح أحد الأئمة بأن التلميذ الأول روى عن شيخه قبل الاختلاط.

ثانيا: الفوائد التي تتعلق بالمتن:

-معرفة معنى غريب الحديث، فبالجمع يمكننا الوقوف على تفسير الألفاظ الغريبة الواقعة في المتن، إما بتصريح أحد الرواة في تفسيره لهذا اللفظ الغريب، أو استبداله بلفظ يسهل معناه، قال أحمد بن حَنْبَل: "... الحديث يُفَسِّرُ بعضُهُ بعضا" [الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي:1403هـ:ج2: 212].

- معرفة سبب ورود الحديث، وزمانه، الذي يعيننا على فهم الحديث وفق مراد الشارع؛ لأنه قد يذكر في الروايات.

-معرفة المدرج أو المقلوب أو المصحّف نتيجة المخالفة للثقات، من خلال جمع الروايات.

-استنباط الحكم الفقهي الصحيح؛ فبالجمع تتوفر لدينا جميع الألفاظ، ولا يمكن أن نقتصر في استنباط الحكم الفقهي على بعض طرق الحديث وألفاظه؛ لأنه يعد حكما ناقصا، قال أبو زرعة العراقي: "الحديث إذا جُمِعَت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية، ونترك بقية الروايات"[العراقي وابنه: طرح التثريب في شرح التقريب:ج7: 181].

-معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه، حيث ترد إشارة تفيد بنسخه، فضلا عن التصريح بالنسخ في بعض الروايات.

-الجمع يعيننا على الجمع والتوفيق بين الأحاديث الصحيحة التي يوهم ظاهرها التعارض، وهوما يسمى بعلم مختلف الحديث.

-بالجمع نميز بين حال الروايات من حيث الزيادة أو النقص، أو التمام والاختصار.

ولمعرفة عظيم هذه الفوائد والأسرار لابد من إجراء المقارنة، بين الروايات سندا ومتنا، من أجل استخلاص هذه الفوائد، حيث إن كل ما نتوصل إليه من إجراء المقارنة سببه الجمع، فإذا لم يكن هناك جمع لم تكن هناك مقارنة، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني.

المطلب الثاني: وفيه مثالان:

المثال الأول للإشارة إلى الصنعة الحديثية:

حديث أبي هريرة [الْبِكْرُ تُسْتَأْذَن]

إذا أردت تخريج هذا الحديث، فإنك تقوم بالبحث والتفتيش عنه في مصادر السنة الأصلية، وهب أنك أثناء تخريجه وقفتَ عليه عند الإمام أحمد في مسنده، وقد قال: حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا هُشيم، عن يحيى، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هُرَيرة، عن النبي ﷺ قال: [لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حتى تُسْتَأْمَرَ، ولاَ الْبِكْرُ حتى تُسْتَأْذَنَ]، قيل: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: [أن تَسْكُتَ]ابن حنبل: المسند: 2001م: ج15: 371].

فأنت بحاجة إلى معرفة من يكون يحيى، إذ ذكر من غير نسب، الأمر الذي يقودك إلى التوسع في التخريج والجمع، وبعد الجمع وقفتَ على نسب يحيى في سنن ابن ماجة، حيث قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدِّمَشْقِي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأَوْزَاعِي، قال: حدثني يحيى ابن أبي كثير، عن أبي سَلمَة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: [لَا تُنْكَحُ الثَّيِّبُ حتّى تُسْتَأْمَرَ، ولا البِكْرُ حتى تُسْتأْذَنَ، وإِذْنُهَا الصَّمُوتُ]،[ابن ماجة: السنن: نكاح:1871] من خلال هذه الرواية اتضح أن يحيى هو ابن أبي كثير، وهو ما يسمى بتمييز المهمل كما تقدم في ذكر الفوائد.

ويحيى بن أبي كثير مشهور بالتدليس وكثرة الإرسال [ابن حجر: طبقات المدلسين: 1983م: 38] كما لا يخفى، وقد عنعن الحديث عن شيخه أبي سلمة، وعَنْعَنَةُ المدلس محمولة على الانْقِطاع مالم يُصرح بالتحديث أو السماع، –وإن كان صنيع الأئمة في حديث المدلس يثبت أن هذا الكلام ليس على إطلاقه–، وتوضيحه يطول نؤجله في دراسة لاحقة إن شاء الله.

وبعد جمع الروايات أكثر ظهر تصريحه بالتحديث في رواية مسلم، مما يدفع شبهة التدليس عنه في هذا الحديث، حيث قال: حدثني عُبَيد الله بن عمر بن مَيْسَرَةَ القَواريرِيَّ، حدثنا خالد بن الحارث، حدثنا هشام، عن يحيى ابن أبي كثير، حدثنا أبو سلمة، حدثنا أبو هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: [لا تُنْكَحُ الأَيِّمُ حتى تُسْتَأمَرَ، ولا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حتى تُسْتَأذَنَ] قالوا: يا رسول الله، وكيف إذنها؟ قال: [أن تَسْكُتَ] [مسلم: الصحيح: الحج: 1419].

المثال الثاني للإشارة إلى الصنعة الفقهية:

حديث كَعْبِ بن عُجْرَةَ [احْلِقْ رَأْسَكَ]

لنفرض أنك وقفت عليه في صحيح البخاري، ولاحظت أن البخاري كرّر هذا الحديث أكثر من مرة، الأمر الذي حملك على جمع وتتبع طرق هذا الحديث وألفاظه، ومعرفة سبب تَكرّره حيث قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن حُمَيْدِ بن قَيْسٍ، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كَعْبِ بن عُجْرَة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: [لَعَلَّكَ آذَاكَ هَوَامُّكَ]، قال: نعم يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: [احْلِق رَأْسَكَ، وَصُمْ ثلاثة، أو أَطْعِم سِتَّة مَساكِينَ، أو انْسُك بِشَاةٍ]. [البخاري: الصحيح: الحج: 1814].

وكرره قائلا: حدثنا نُعَيم، حدثنا سَيف، قال: حدثني مجاهد، قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى، أن كَعب ابن عُجَرة حدثه، قال: وقف على رسول الله ﷺ بالْحُدَيْبِية ورأسي يَتَهافَتُ قَمْلاً، فقال: [يُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟]، قلت: نعم، قال: [فاحْلِق رَأْسَك، أو قال: احْلِق]، قال: في نزلت هذه الآية ﴿فَمَن كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِن رَأْسِهِ﴾، [البقرة: 196].196، إلى آخرها، فقال النبي ﷺ: [صُم ثلاثة أيام، أو تصدق بِفَرْقٍ بين سِتّةٍ، أو انْسُك بما تَيَسَّر] [البخاري: الصحيح: الحج: 1815].

من خلال الجمع عرفت عدة فوائد مثل: سبب ورود الحديث، وهو حال كَعْب بن عُجْرَة، والأذى الذي لحق به من أثر القمل، وهو مُحرم فأمره الرسول ﷺ بحلق رأسه –أي: بالحِل–، والوقوف في الرواية الأخرى على أن القمل من الهوام –وإن كانت من الحشرات– على الاستعارة بجامع الأذى، ومعرفة زمان وقوعه وهي غزوة الحديبية، ومعرفة سبب نزول الآية، وأنها نزلت في كَعْب بن عُجْرَة.

وكرره أيضا قائلا: حدثنا أبو الوليد، حدثنا شُعبة، عن عبد الرحمن بن الأَصْبَهَانِيّ، عن عبدالله ابن مَعْقِل، قال: جلسنا إلى كَعب بن عُجْرَة – رضي الله عنه–، فسألته عن الفِدْيَة، فقال: نزلت فيّ خاصة، وهي لكم عامة، حُمِلْتُ إلى رسول الله ﷺ والقمل يَتَنَاثَرُ على وجهي، فقال: [ماكنت أُرَى الوَجَعَ بلغ بك ما أَرَى –أو ماكنت أرى الجَهْدَ بلغ بك ما أرى– تَجِدُ شَاةً؟] فقلت: لا، فقال: [صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع]. [البخاري: الصحيح: الحج: 1816].

وقال: حدثني محمد بن هشام أبو عبد الله، حدثنا هُشيم، عن أبي بشر، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، قال: كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية ونحن محرمون، وقد حَصَرَنَا المشركون، قال: وكانت لي وَفْرَةٌ، فَجَعَلَتِ الهَوَامُّ تَسَّاقَطُ على وَجْهِي، فمر بي النبي ﷺ فقال: [أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِك؟] قلت: نعم، قال: وأنزلت هذه الآية ﴿فَمَن كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِن رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَو نُسُكٍ﴾.[البخاري: الصحيح: المغازي:4191].

بالجمع تحصلنا على فائدة أخرى وهي، تصريح كَعب بن عُجرة بأن هذا الحكم نزل فيه خاصة، وهو عام لجميع المسلمين، وهو ما يسمى بتعميم الخاص.

ومن الفوائد أيضا تعدّد المسائل الفقهية في هذا الحديث وهو ما ناسب أن يكرّره البخاري في أكثر من باب، وظاهر صنيعه أنه وظّف هذه المسائل المتعددة فذكر في اكثر من باب، واحتج بما يناسبها من الألفاظ، فذكرها في باب الصدقة، ومرة في باب الإطعام؛ لأن الآية الكريمة لم تبين أيام الصيام، ولا نوع الإطعام، ولا مقداره، ولا لمن يعطى، وذكره أيضا في كتاب الحج، وفي كتاب الطب، في باب الحلق من الأذى ولا شك أنها إشارات إلى أحكام فقهية مستنبطة من تعدد النصوص في الحديث الواحد، فمثلا ذِكره للحديث في كتاب الطب، باب الحلق من الأذى، فيه إشارتان: الأولى: أن الحلق دواء من الأذى الذي يصيب الرأس، مثله مثل الحجامة للشقيقة والصداع في الرأس، حيث ذكرها في الأبواب التي قبله فناسب ذكرها عقبه، والثانية: إشارة إلى ملمح آخر وهو أن التحلل من الإحرام بحلق الرأس يكون لمن اشتد أذاه وليس مجرد حصوله.

ولو لم نقم بجمع الروايات ما استطعنا معرفة هذه الفوائد في السند والمتن التي تخدم الحديث من حيث الصنعة الحديثية والصنعة الفقهية.

المبحث الثاني: الخطوة الثانية وهي: المقارنة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المقارنة لغة واصطلاحا، وبيان كيف تتم عملية المقارنة، وذكر الآثار المترتبة عليها.

أولا: تعريف المقارنة لغة واصطلاحا:

القاف والراء والنون أصلان صحيحان، أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء، والآخر شيء يَنْتَأ بقوة وشدة، فالأول: قارنت بين الشيئين[ابن فارس: 1979م: ج5: 76].

المقارنة اصطلاحا:

النظر في طرق الحديث وألفاظه المجتمعة؛ لتحديد المدار الرئيس، ومدى اتفاق أو اختلاف أصحاب كل طريق يؤدي إليه. [الباحث].

ثانيا: كيفية المقارنة والآثار المترتبة عليها:

بعد جمع الروايات، وضم طرقها وألفاظها، نقوم برسم شجرة الإسناد، وتحديد المدار الكلي للرواة، والمدارات الفرعية؛ لرصد حالة التفرد أو المخالفة أو الموافقة بشكل دقيق، وذلك بإمعان النظر والتمحيص فيها بداية من المدارات الفرعية إلى المدار الكلي وصولا للنبي ﷺ، فإذا وجدناها متفقة سندا ومتنا علمنا حينئذ سلامة الحديث من المخالفة، وعند التفرد أو المخالفة يتم تحديد نوع المخالفة، كالتعارض بين الوصل و الإرسال مثلا، أو الرفع والوقف، وممن وقعت هذه المخالفة –أي الراوي الذي خالف بقية التلاميذ في الشيخ–، وما يمكن أن يوجد في المتن كزيادة الثقة، أو الإدراج من قبل بعض الرواة، قال ابن حجر: "السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة هو أن تجتمع طُرُقَهُ، فإن اتفق رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[النكت: 1984م:ج1: 114].

وللمقارنة آثار أخرى غير ما تقدم ذكرها:

وقد تختلف نظرتي وحكمي للحديث بعد المقارنة على ما كان قبلها، كأن يكون الحديث ظاهره السلامة ورجال إسناده كلهم ثقات، وعند إجراء المقارنة قد أقف على خطأ أحد أولئك الرجال الثقات مما يعد علة في الحديث.

وفي المقابل قد يكون في بعض طرق الحديث من عرف بالضعف العام من الرواة، وبعد المقارنة يتبين أنه هو من أصاب؛ وذلك لموافقة روايته رواية كثير من الثقات الذين شاركهم في رواية هذا الحديث، وأن من بين هؤلاء الثقات من خالفهم فيثبت بذلك خطأ هذا الثقة، الأمر الذي يترتب

عليه ترجيح رواية هذا الضعيف على رواية ذلك الثقة، وهو ما يُظهِر أهمية المقارنة، قال عبد الله بن المبارك: "إذا أردت أن يَصِحَّ لك الحديثُ فاضْرِب بَعْضَهُ بِبِعْضٍ"[الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي: 1403هـ:ج2: 295]، وقال الإمام مسلم: "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رُوَاة ضِعَاف الأخبار من أَضْدَادِهِم من الحفاظ"[التمييز:1410هـ:209]، إلى غير ذلك من العلل والفوائد التي ندركها بالمقارنة في السند والمتن، وقد تم ذكرها مسبقا في مبحث الجمع، ويترتب على عدم إجرائها سوء في الفهم، وخطأ في الحكم.

المطلب الثاني: وفيه مثالان:

المثال الأول للإشارة إلى الصنعة الحديثية: حديث عمر –رضي الله عنه– [ما بُلْتُ قائما]

أخرجه ابن أبي شَيْبَةَ في[المصنف: 1409: الطهارات: 1324] وقال: حدثنا ابن إِدْرِيَس، وابن نُمَيرٍ، عن عُبيد الله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: [ما بُلْتُ قَائِماً مُنْذُ أَسْلَمْتُ].

وأخرجه ابن ماجة في [السنن: 2009: الطهارة: 308]، وقال: حدثنا يحي قال: حدثنا عبد الرَّزاق قال: حدثنا ابن جُريج، عن عبد الكريم أبي أمية، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: رآني رسول الله ﷺ وأنا أَبُولُ قَائِمًا، فقال: [يا عمر لا تَبُلْ قَائِمًا] فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ [ابن ماجه: السنن].

وأخرجه البَزَّار في [المسند: 2009:ج1: 254: 149] وقال: حدثنا عَمرو بن علي قال: أخبرنا يحي، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، قال: [مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَسْلَمْتُ].

وكرره البزّار في [المسند: 2009:ج1: 267: 165] وقال: حدثنا الحُسين بن مَهْدِيّ قال: أخبرنا عبد الرّزاق قال: أنبأنا مَعْمَر، عن عبد الكريم، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: رآني النبي ﷺ وأنا أَبُولُ قَائِمًا فقال: [مَهْ]، فقال عمر: فَمَا عُدْتُ لَهَا بَعْدُ، وهذا الحديث قد رواه عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عبد الكريم، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، وعن معمر، عن عبد الكريم، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر.

وأخرجه الحاكم في [المستدرك: 1990:ج1: 295: 661]، وقال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفَقِيه، أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حَنْبَلْ، حدثني محمد بن مَهْدِيّ، حدثنا عبد الرّزاق، عن ابن جُرَيجٍ، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر –رضي الله عنه–، قال: رآني رسول الله ﷺ وأنا أَبُولُ قَائِمًا: [يا عُمر، لا تَبُلْ قَائِمًا] قال: فما بُلْتُ قَائِماً بَعْدُ .

وأخرجه البيهقي في [السنن: 2003: الطهارة: 493] وقال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يحي بن عبد الجَبَّارِ السَّكَّرِيَّ ببغداد، أنبأنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّارُ، أخبرنا أحمد بن منصور الرَّمَادِيَّ، حدثنا عبد الرَّزَّاق، حدثنا ابن جُريج، أخبرني عبد الكريم، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: رآني رسو الله ﷺ أَبُولُ قَائِمًا، فقال: [يا عمر، لا تَبُلْ قَائِمًا]، فما بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ.

عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق، رواه جماعة عن عبد الرزاق فنسبوه، وعبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف.

أولا: رسم شجرة الإسناد:

بعد الانتهاء من عملية الجمع، أنتقل إلى المرحلة التي تليها وهي رسم شجرة الإسناد، ولكي يتم رسم الشجرة بشكل دقيق، أقوم أولا، بتتبع كل طريق من طرق الحديث في مصادره المختلفة، ثم أقوم برسم كل طريق على حدة، بشكل عمودي، بداية من النبي ﷺ إذا كان الحديث مرفوعا، ثم الصحابي، إلى أن أصل إلى المصنف الذي خرّج الحديث في كتابه، وإذا كان الحديث موقوفا، أبدأ بالصحابي ثم من بعده وصولا إلى المصنف، وهكذا أقوم بهذه الخطوة في كل مصدر من المصادر التي قمت بتخريج الحديث منها.

فمثلا بعد أن قمت بعملية الجمع لحديث عمر [ما بُلت قائما]، وتخريجه من ست مصنفات، أبدأ بالمصنف الأول، وهو مصنف ابن أبي شيبة، وأنظر في إسناده، وبعد النظر وجدته موقوفا على الصحابي عمر، إذا بداية العمود عمر، ثم ابن عمر وهكذا إلي نهاية الإسناد، ثم نظرت في مصنف ابن ماجة فوجدت الحديث مرفوعا إلى النبي ﷺ، إذا بداية العمود تكون بذكر النبي ﷺ ثم الصحابي، إلى أن أصل إلى نهاية الإسناد، وأكرر هذا في بقية الطرق، إلى أن أنتهي من رسم جميع الأعمدة، مع مراعاة صيغ التَّحَمُّل والأداء.

شكل توضيحي لطريقة رسم أعمدة شجرة الإسناد رقم (1).

الحاكم

وبعد الانتهاء من رسم الأعمدة، أنظر في جميع طبقاتها بشكل أفقي، لتحديد المدار الرئيس للحديث، بداية من طبقة الصحابي، ثم التابعي، إلى نهايتها، وهكذا إلى أن يحصل أول اختلاف في أسماء الرواة من نفس الطبقة، وبذلك يكون مدار الحديث هو نقطة الالتقاء التي يلتقي فيها الرواة عند شيخهم، وهي قبل وقوع اختلاف الأسماء، ويعد هذا المدار الرئيس لهذا الحديث، وغيره من المدارات التي تليه هي مدارات فرعية.

فمثلا في هذا المثال الصحابي واحد وهو عمر، والتابعي أيضا واحد وهو ابن عمر، ثم تابع التابعي وهو أيضا واحد وهو نافع، بعد ذلك تفرع الرواة عن نافع وهما اثنين عبد الكريم وعبيد الله، إذا فمدار الحديث الرئيس هو نافع، وهكذا في بقية المدارات الفرعية الأخرى.

وإليك شكل توضيحي لرسم شجرة الإسناد:

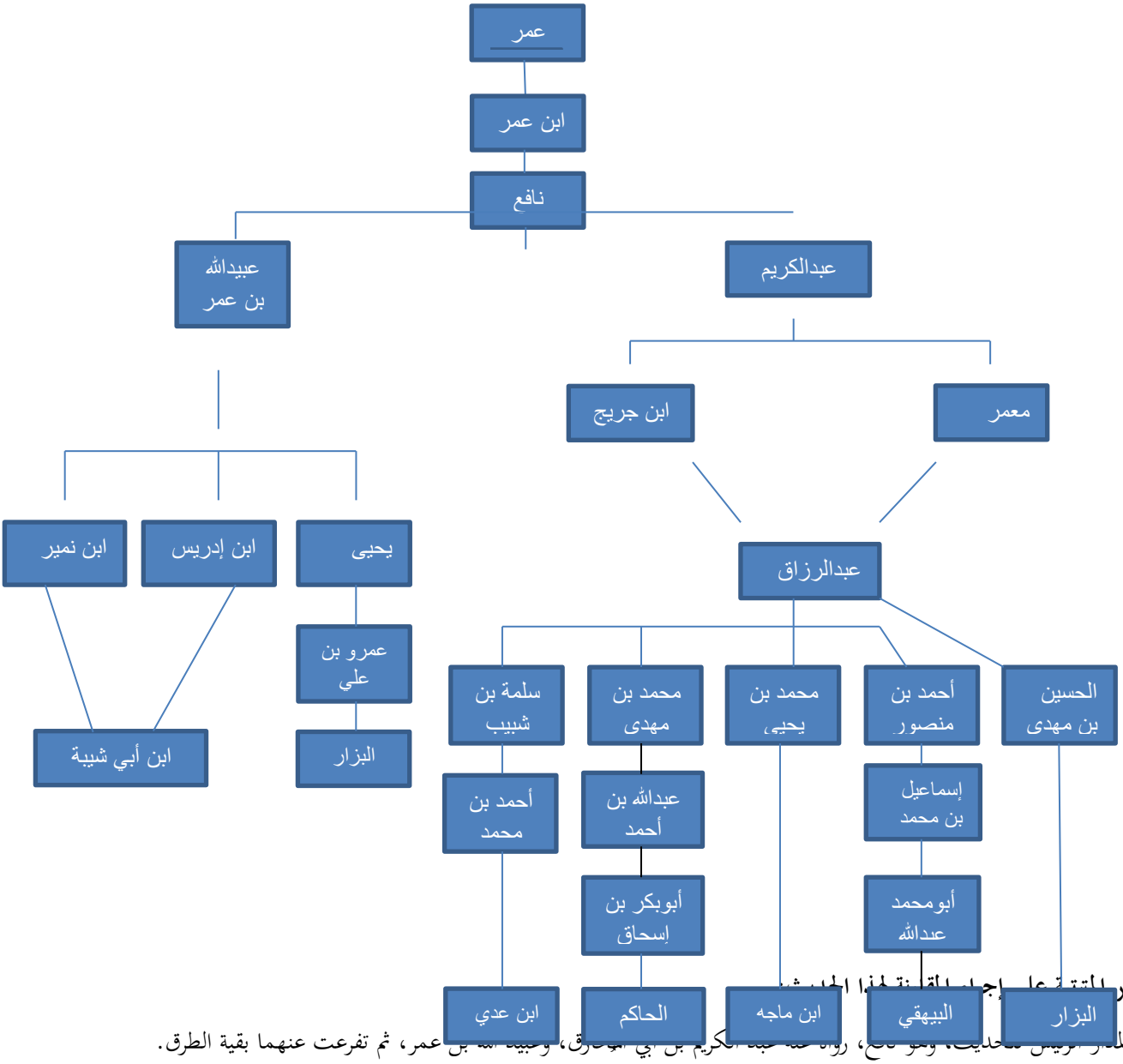

ثانيا: الآثار المترتبة على إجراء الدراسة لهذا الحديث

تحديد المدار الرئيس للحديث، وهو نافع، رواه عنه عبد الكريم بن أبي المخارق، وعبيد الله بن عمر، ثم تفرعت عنهما بقية الطرق.

تحديد المدارات الفرعية، أن عبد الكريم كان مدارا فرعيا لمِعْمَر وابن جُرَيج، وعُبيد الله بن عمر كان مدارا فرعيا لكل من يحي، وابن إدريس، وابن نُمير.

وعبد الرزاق أيضا كان مدارا فرعيا لعدة تلاميذ، منهم الحُسين بن مهدي، وأحمد بن منصور، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن مهدي.

وعند التدقيق وإمعان النظر في هذه المدارات، تبين أن في مدار عبد الرزاق حالة تفرد وهي، تفرد الحُسين بن مَهدي عن بقية أقرانه في روايته للحديث عن شيخه عبد الرزاق عن مَعْمَر عن عبدالكريم، بينما رواه البقية، عن عبد الرزاق، عن ابن جُريج، عن عبدالكريم، فظهر لنا اختلاف في الواسطة بين عبد الرزاق وعبد الكريم، وهي رواية عبد الرزاق مرة عن مَعْمَر ومرة عن ابن جُرَيْج، الأمر الذي يحملنا على معرفة مدى صحة رواية عبد الرزاق لهذا الحديث بالوجهين، أو صحة وجه دون آخر، وبعبارة أخرى هل لعبدالرزاق في هذا الحديث شيخان أو شيخ واحد؟

وبعد ذلك ننتقل إلى المدار الكلي للحديث وهو نافع، رواه عنه عبد الكريم بن أبي المخارق، وعُبيد الله بن عمر، حيث قام عبد الكريم برفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ، بينما أوقفه عبيد الله بن عمر، على عمر، وهذا اختلاف جوهري وقع بين تلميذين في شيخ واحد، حيث قام أحدهما برفعه، والآخر بوقفه، وهو ما نسميه: "تعارض الرفع مع الوقف"، وفي هذه الحال نحن بحاجة إلى التحقيق في هذا الاختلاف لمعرفة أي الوجهين أصح، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالنظر في أقوال النقاد حول هذه المسألة بالذات فضلا عن ترجمة كل راوٍ منهما، وهي الخطوة الثالثة التي يتحقق معها الهدف الرئيس من تخريج كل حديث، وسيأتي بيانها إن شاء الله [المليباري والعكايله: 1998م: 66].

المثال الثاني للإشارة إلى الصنعة الفقهية: حديث أبو هريرة [إن الله تجاوز لأمتي]

أخرجه البخاري في] الصحيح: العتق: 2528] وقال: حدثنا الحُمَيْدِي، حدثنا سفيان، حدثنا مِسْعَرُ، عن قَتَادَة، عن زُرَارة بن أَوْفَى، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، قال: قال النبي ﷺ قال: [إِنَّ الله تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسْوَسَتْ به صُدُورِهَا، مَالَمْ تَعْمَلْ أو تَكَلّمْ].

وكرره البخاري في [الصحيح: الأيمان والنذور: 6664] وقال: حدثنا خلاَّد بن يحيى، حدثنا مِسْعَر، حدثنا قَتَادَة، حدثنا زُرَارة بن أوفي، عن أبي هريرة، يرفعه قال: [إِنَّ الله تَجَاوَزَ لِأُمّتِي عَمَّا وَسْوَسَت، أو حَدَّثَتْ به أَنْفُسَهَا، مالم تَعْمَلْ به أو تَكَلَّمْ].

وأخرجه ابن ماجة في [السنن: الطلاق: 2044] وقال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا سفيان بن عُيينة، عن مِسْعَر، عن قَتَادَة، عن زُرَارَة بن أوفي، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: [إِنَّ الله تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا تُوَسْوِسُ بِهِ صُدُورِهَا، مَالَمْ تَعْمَلْ بِهِ، أو تَتَكَلّمْ بِهِ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ].

وأخرجه ابن حبان في [الصحيح: الأيمان: 4334] وقال: أخبرنا أبو خليفة، قال: حدثنا محمد بن كثير العَبْدِيَّ، قال: حدثنا هَمَّامٌ، عن قَتَادَة، عن زُرَارة بن أَوْفَى، عن أبي هريرة قال: رسول الله ﷺ: [إِنَّ الله تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنْ كُلِّ شيْءٍ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَالَمْ تَتَكَلّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ].

أولا: رسم شجرة إسناده:

اكتفيت بشرح كيفية رسم الأعمدة وشجرة الإسناد في المثال السابق.

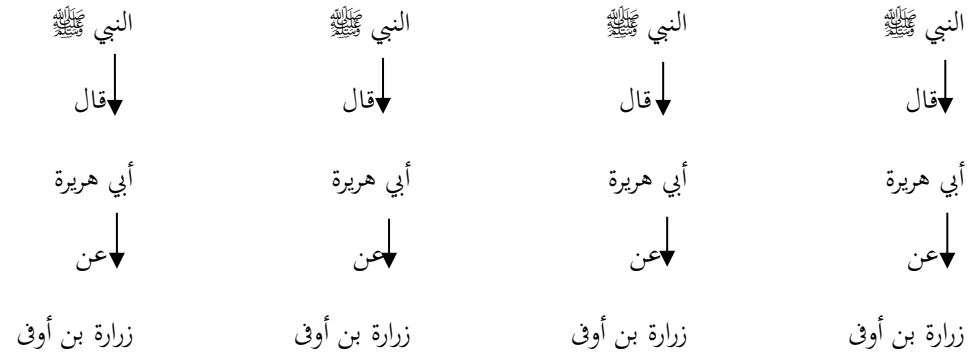

عن	حدثنا	عن	عن
قتادة	قتادة	قتادة	قتادة
عن	قتادة	عن	عن
مسعر	مسعر	مسعر	همام
حدثنا	حدثنا	عن	حدثنا
سفيان	خلاد بن يحي	سفيان بن عيينة	محمد بن كثير العبدي
حدثنا		حدثنا	حدثنا
الحميدي		هشام بن عمار	أبو خليفة
حدثنا	حدثنا	حدثنا	أخبرنا
البخاري	البخاري	ابن ماجة	ابن حبان

شكل توضيحي لرسم شجرة الإسناد:

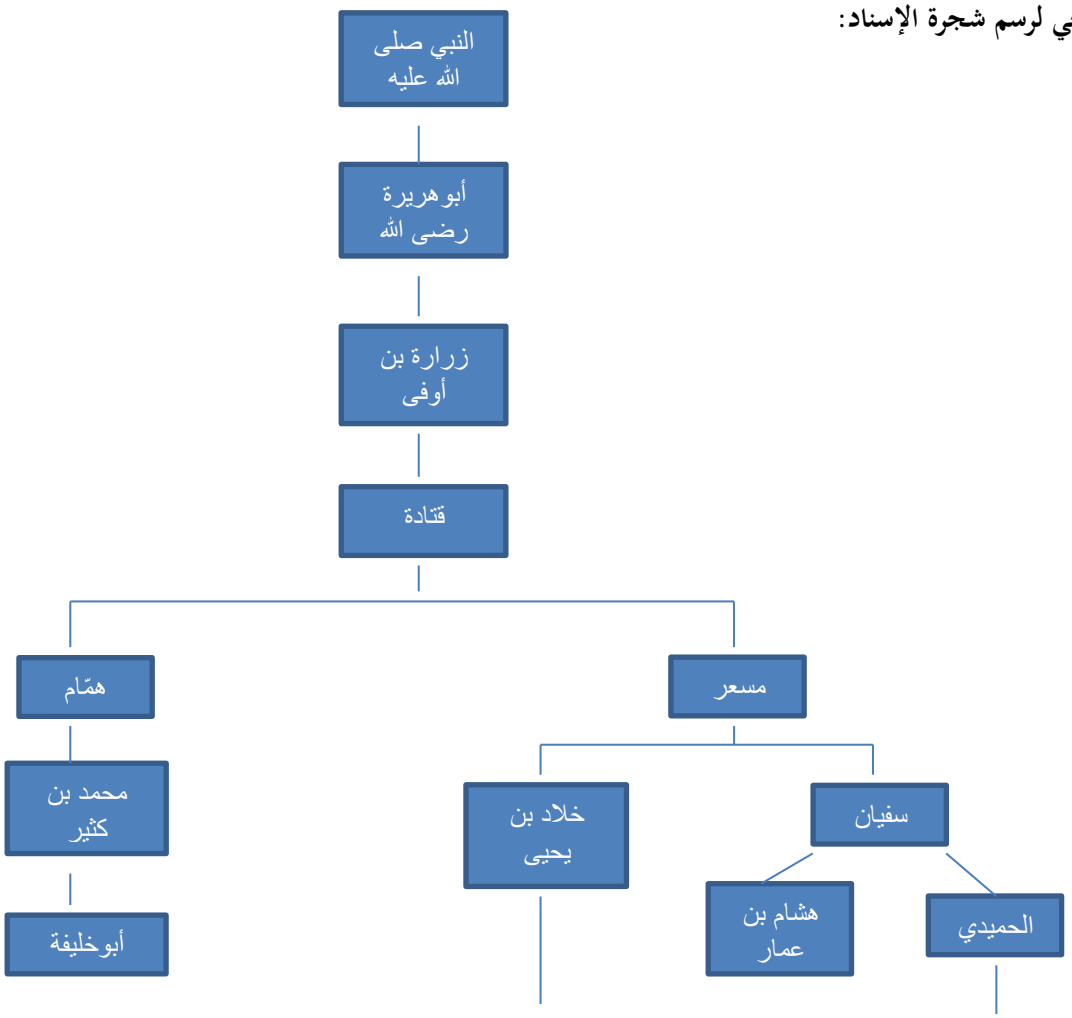

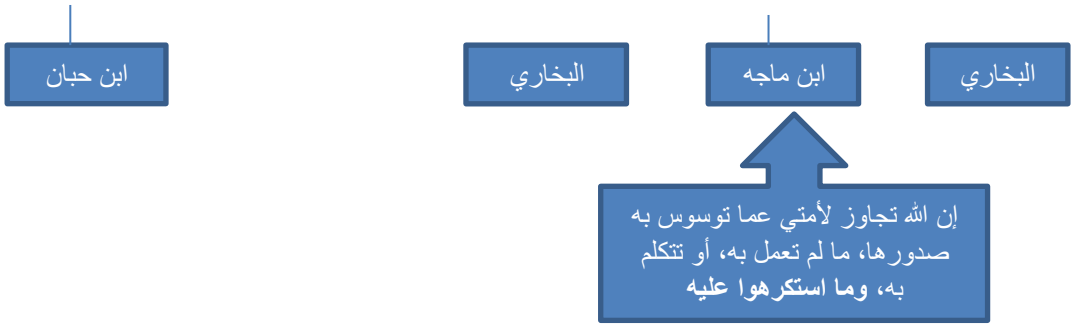

ثانيا: الآثار المترتبة على إجراء المقارنة لهذا الحديث:

تحديد المدار الرئيس للحديث، وهو قَتَادَةَ، ورواه عن قَتَادَةَ مِسْعَر وهشام.

وتحديد المدارات الفرعية، أن مِسْعَر مدارا فرعيا لسفيان، وخلّاد بن يحيى، وسفيان مدارا فرعيا للحُمَيدي، وهشام بن عمّار.

وعند التدقيق وإمعان النظر في طرق الحديث وألفاظه، تبين أن في رواية ابن ماجة زيادة في لفظ الحديث، عن هشام بن عمار، وهي: [وما استكرهوا عليه]، عن باقي الروايات.

وفي هذه الحال نحن بحاجة إلى التحقيق في هذه الزيادة، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالنظر في أقوال النقاد حول هذه الزيادة، فضلا عن ترجمة هشام بن عمّار، وسيأتي بيانها في المبحث الثالث إن شاء الله.

المبحث الثالث: الخطوة الثالثة وهي: الترجمة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الترجمة لغة واصطلاحا، وأهميتها، وبيان من نترجمه من الرواة؟ ومتى؟ وكيف نترجم له؟

أولا: الترجمة لغة واصطلاحا:

مصدر تَرْجَمَ، والتُّرجُمَانُ، والتَرجَمان المفسر للسان، والجمع التراجم، والتاء والنون زائدتان] ابن منظور:1414هـ:ج12:66]، ومن معانيها: ترجم الكَلَامَ بَينه ووضحه، ونَقل الكلامِ من لُغَة إلى أُخْرَى، وتَرْجَمَة فلان سيرته وحياته[مجمع اللغة بالقاهرة: المعجم الوسيط: ج1: 83]، ومن معانيها أيضا: العناوين التي يصُوغها المصَنِّف للأبواب الفقهية في كتابه، كتراجم البخاري مثلا، وما يهمنا في موضوعنا هو ما يتعلق بالرجال.

الترجمة اصطلاحا:

ذكر ما يتعلق باسم الراوي ومولده، ووفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وأقوال النقاد حوله، وحول مروياته[الباحث].

ثانيا: أهمية الترجمة:

مما لا شك فيه أن التعرف على حال الرواة، وعلاقتهم بعالم الرواية، ومعرفة شيوخهم وتلاميذهم، ومدة ملازمتهم لشيوخهم وممارستهم لحديثهم – وهو ما يعبّر عنه المحدثون بأصحاب فلان–، أي: طبقاتهم فيه، له دور عظيم في تصحيح الأخبار أو ردها، والرواة ليسوا على درجة واحدة في شيخهم، فمنهم من طالت صحبته لشيخه، ومارس حديثه، ومنهم من قلت صحبته وممارسته، فكانوا في شيخهم على طبقات، وهو ما يؤكد أن درجة الثقة وحدها لا تكفي في الراوي؛ لأنه قد يكون ثقة في شيخ إلا أنه ليس من أصحاب الطبقة الأولى فيه، فإذا خالفهم تُرد مخالفته، ثم إن في الترجمة نقف على أقوال علماء الجرح والتعديل المتعلقة بعدالة الرواة وضبطهم، وأن منهم من يذكر بعض الأمثلة التي أخطأ فيها الرواة عند الترجمة

لهم، وقد يكون من بينها الحديث الذي نحن بصدد تخريجه والحكم عليه، فضلا عن حديث الأئمة حول كثرة الخطأ أو قلته من بعض الرواة، ومعرفة إذا كان في شيخ أو أكثر، وهل العلماء اتفقوا أو اختلفوا في حالهم، وهذا كله يُظهر أهمية هذه الخطوة التي من خلالها نصل إلى تحقيق الهدف الرئيس من تخريج الأحاديث.

ولترجمة الرواة بالشكل الذي يخدم الموضوع الذي بصدده، بحاجة إلى وضع أسئلة تضبط لنا عملية الترجمة نناقشها في النقطة التالية وهي: [المليباري والعكايلة:1998م: 99]

ثالثا: بيان من نترجمه من الرواة؟ ومتى؟ وكيف نترجم له؟

عندما نجري عملية المقارنة ونلاحظ في بعض المدارات أو في جميعها –مدارا رئيسيا كان أو فرعيا– ما يشير إلى تغيّر في السياق بين الأصحاب في الشيخ بالتفرد أو المخالفة، وذلك بزيادة في سنده، أو في متنه، أو فيهما معا، نحدد الراوي أو الرواة الذين وقعت منهم، وما نوعها، ثم نترجم لكل راوٍ مبتدئين بأصحاب المدارات الفرعية وصولا إلى المدار الرئيس، ولا نترجم لكل الرواة الذين ورد ذكرهم في الإسناد، فمثلا عند إجراء المقارنة أثبتنا أن أحد الرواة قد تفرد بشيء لم يذكره البقية، فصارت الترجمة والبحث عن حال هذا الراوي وأقوال النقاد حوله أمرا ضروريا، فإذا وجدنا نصا لأحد الأئمة يدل على تفرده، نكون قد عززنا النتيجة التي توصلنا إليها، وفي حال لم نجد نصا لهذا الراوي من النقاد، نعتبر ما توصلنا إليه نتيجة مبدئية، ولا نعتبره حكما نهائيا، إذ لا يمكننا الحكم على الراوي أو الحديث بمعزل عن أقوال الأئمة النقاد، وكي لا تتصادم أحكامنا مع أحكام النقاد المتقدمين، وقد يقف غيرنا على قول لأحدٍ الأئمة يثبت فيه ما توصلنا إليه أو ينفيه، فضلا عن المفقود من المصنفات الحديثية التي لم تصلنا وقد اطلع عليها المصنفون من المحدثين، فلا نستغرب إذا حكمنا على حديث معين بتفرد فلان به –وذلك بحسب ما توفر لدينا من معلومات في المصادر الحديثية التي بين أيدينا– أن نجد أحد الأئمة يقول في كتابه رواه فلان وفلان وفلان، فينفي بذلك دعوانا بأن هذا الحديث تفرد به فلان، وهو ما يؤكد على أن ما نصل إليه من أحكام هي أحكام مبدئية وليست نهائية، فلا تغترّ وتسيء الأدب مع أهل هذا الشأن.

وعند تحديد الراوي المقصود بالترجمة علينا أن نقرأ في كل ما يتعلق بهذا الراوي، ولكن لا ينبغي ذكره في البحث؛ لأن فيه إرهاقا للقارئ في قراءة صفحات كثيرة، وقد تشتت ذهنه وتضيع فكرته حول الحديث، بل نذكر ما يتعلق بالراوي في نطاق روايته للحديث فقط، ولا نتوسع في الترجمة، بل تكون بالقدر الذي يخدم الموضوع بدون إطالة؛ حتى لا تضيع ثمرة الترجمة.

المطلب الثاني: نماذج لتطبيق الترجمة على بعض الرواة.

اكتفيت في الترجمة بالأمثلة التي تناولتها في مبحث المقارنة، فكان أول مثال هو:

أولا: حديث عمر [ما بُلت قائما]

وظهر مما سبق ذكره أن الحُسين بن مَهدي تفرد عن بقية أقرانه بروايته عن عبد الرزاق عن مَعْمَر، وأن عبد الكريم، وعُبيد الله حصل بينهما تعارض بين الرفع والوقف، في روايتهما عن نافع، حيث روى الحديث مرفوعا إلى النبي ﷺ عبد الكريم، بينما أوقفه عبُيدالله على عمر، وقد قال الترمذي: "رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أيوب السَّخْتَيَاني وتكلم فيه، وروى عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال عمر: [ما بُلت قائما منذ أسلمت]، وهذا أصح من حديث عبد الكريم"[الترمذي: السنن: 12]، وقد أورد ابن عَدي هذا الحديث في ترجمته لعبد الكريم في كتابه الكامل للضعفاء [ابن عدي: الكامل: ج7: 41]، ووجدت من خلال تخريجي لهذا الحديث نصا للبَيْهَقي يدل على أن عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف، وها قد حان الأوان لترجمة الرواة.

ترجمة الراوي الأول: الحُسين بن مَهْدي:

الحُسين بن مهدي بن مالك الأُبَلّي، أبو سعيد البصري، توفي سنة سبع وأربعين ومئتين[المزي: تهذيب الكمال:1980هـ:ج6: 486]، قال أبو حاتم: صَدوق [ابن أبي حاتم: ج3: 65]، وذكره ابن حبان في الثقات [المزي: تهذيب الكمال:1980هـ:ج6: 487].

لم أقف على نص صريح للأئمة يدل على تفرد الحسين في هذا الحديث، ولهذا أعتبر هذا الحكم مبدئيا، لعل أحدا غيري يقف على ما يثبت هذه النتيجة أو ينفيها.

ترجمة الراوي الثاني: عبد الكريم بن أبي المخارق:

عبد الكريم بن أبي المخارق المعلم، كنيته أبو أمية، واسم أبي مُخارق قيس، من أهل البصرة، توفي سنة سبع وعشرين ومائة [ابن فارس: 1979م:ج5: 76].[ابن حبان: المجروحين: 1396هـ:ج2: 145]..

من الأئمة من ضعفه [ابن معين: رواية الدارمي:1400: 186]، كأيوب السَّخْتَيَانِي، وسُفيان بن عُيَيْنَة، ويحيى ابن مَعين، وأحمد بن حَنْبَل ، وأبو حاتم، وأبو زُرْعَة، والنَّسَائِي والدَّارقُطْني، وكان يحيى بن سَعيد القَطَّان، وعبد الرحمن ابن مَهْدِي، لا يحدثان عنه [ابن أبي حاتم: 1952م:ج6: 59]، كان كثير الوهم فاحش الخطأ فيما يروي، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره [ابن حبان: المجروحين: 1396هـ:ج2: 144]، والضعف بين على كل ما يرويه، وكان حمّاد يفقهه، لأنه يوافقه على الإرجاء [العقيلي: الضعفاء:1984م:ج3: 62]، وروى مالك عنه، قال يحيى بن مَعين كل من روى عنه مالك بن أنس ثقة، إلا عبد الكريم البصري أبو أُمَيَّة [ابن عدي: الكامل: 1989: ج7: 38].

الراوي الثالث: ترجمة عُبَيد الله بن عمر العُمَري:

عُبيد الله بن عمر العُمَري، وهو ابن عمر بن عاصم بن عمر بن الخطاب، كنيته أبو عثمان] ابن أبي حاتم: 1952م: ج5: 327]، توفي سنة سبع وأربعين ومائة، وقيل سنة أربع أو خمس وأربعين ومائة [المزي: 1980م:ج19: 129].

من الأئمة من وثقه] ابن أبي حاتم: 1952م: ج5: 327]،كابن مَعين، وأبو حاتم، وأبو زُرْعَة، وقال العِجْلِي، والنَّسَائِي ثقة ثبت [العجلي: 1985م:ج2: 112]، وقال يَحيى بن سعيد، عُبيد الله أثبت في نافع، وسئل أحمد بن حَنْبَلْ عن مالك وعُبيد الله وأيوب، أيهم أثبت في نافع؟ فقال عُبيد الله أثبتهم وأحفظهم، وأكثرهم رواية [ابن أبي حاتم: 1952م:ج5: 326]، وقال أحمد بن صالح: ثقة ثبت مأمون ليس أحد أثبت في حديث نافع منه [ابن حجر: التهذيب:1326هـ:ج7: 40].

ووجه الوقف في هذا الحديث أصح، وهو وجه عُبيدالله، وذلك أن عبد الكريم الذي رفعه ضعيف، وعُبيدالله ثقة، وهو من أثبت التلاميذ في نافع؛ لذلك يُقدّم فيه على غيره.

ثانيا: حديث أبي هُرَيْرَة [إن الله تجاوز لأمتي]

وقد تبين من خلال المقارنة لهذا الحديث أيضا زيادة في رواية هشام بن عمّار، عن ابن عُيينة، عن مِسْعر لفظ [وما استكرهوا عليه]، في سنن ابن ماجة، عن باقي الروايات وقد قال ابن حجر: "...وهذه الزيادة منكرة من هذا الوجه، وإنما تعرف من رواية الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا، وقد أخرجه ابن ماجة عقب حديث أبي هريرة من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، والحديث عند هشام ابن عمّار عن الوليد فلعله دخل له بعض حديث في حديث، وقد رواه عن ابن عُيينة الحُميدي وهو أعرف أصحاب ابن عُيينة بحديثه وتقدم في العتق عنه بدون هذه الزيادة" [ابن حجر: الفتح:ج11: 552]، وقال: "أظنها مدرجة من حديث آخر دخل على هشام حديث في حديث" [ابن حجر: الفتح:ج5: 161].

ترجمة هشام بن عمّار

هشام بن عمَّار بن نُصَيْر بن مَيْسَرَة بن آبَان السَّلَمِي، أبو الوَلِيد الدِّمَشْقِي، توفي سنة خمس وأربعين ومئتين. [المزي:1980م: ج30: 252].

وثقه يحي بن معين [سؤالات ابن الجنيد:1980هـ:397]، وقال عنه أيضا كَيِّس: -كجيّد: الظريف الخفيف المتوقد الذهن-[الزبيدي: تاج العروس: ج16: 461]، كَيِّس [ابن أبي حاتم:1952هـ:ج9: 66]، وقال العِجلي: ثقة صَدوق [الثقات:1985م:ج2: 322]، وذكره ابن حبان في الثقات[ج9: 233]، وقال الدَّارقُطني: صدوق كبير المحل، وقال النَّسائي لا بأس به [المزي: 1980م:ج30: 248]، وقال أحمد: طيَّاش خَفِيف [ابن حنبل: العلل:1988م :103]، وقال أبو حاتم: "هشام بن عمَّار لما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لُقِّن تَلَقَّن، وكان قديما أصح، كان يقرأ من كتابه، وقال عنه صدوق" [ابن أبي حاتم:1952م:ج9: 667]، وفي كلام أبي حاتم الرازي ما يؤكد أن ابن ماجة سمع من هشام بن عمّار بأَخرة، حيث توفي هشام سنة 245هـ، ووفاة ابن ماجة سنة 273هـ، فيحتمل سماعه منه بعد تغيّره، وخصوصًا أن هشامًا خالف من هو أثبت وأعرف منه بحديث ابن عيينة وهو الحميدي، وبناءً على ما تقدم تكون زيادة لفظ "وما استكرهوا عليه" مردودة بسبب خطأ هشام، وأن الحديث يصح بدونها.

وهكذا يكون التخريج العلمي للأحاديث، مما يجب على كل باحث الالتزام بهذه الخطوات الثلاث؛ حتى لا يتصادم قوله مع أقوال النقاد المتقدمين.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمه الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث ما يلي:

1- أنه لابد من تطبيق خطوات التخريج العلمي، على كل حديث يراد تخريجه، ولا يكتفى بتطبيق خطوة، وإهمال الأخرى، فلا يمكن إجراء المقارنة من دون الجمع، ولا الترجمة من دون المقارنة.

2- إن جمع الروايات من أهم خطوات التخريج العلمي وأولها، فهي الأساس لباقي الخطوات الأخرى، وينبغي أن يكون الجمع على وجه الاستيعاب.

3- ترجيح رواية الضعيف لموافقته عددا من الحفاظ الثقات، على رواية الثقة الذي ثبت خطؤه.

4- النظر والتركيز في أقوال الأئمة النقاد والمتقدمين قبل إصدار الأحكام، كي لا تتصادم أحكامنا مع أحكامهم.

5- إن كلام النقاد حول مرويات الراوي قد لا نجده في كتب التراجم؛ لذلك يجب تتبع كتب العلل، والسنن، والفوائد، وغيرها.

6- الترجمة لا تكون لجميع الرواة.

7- الاقتصار في ترجمة الرواة على ما يخدم موضوع الحديث، وليس ذكر كل ما يتعلق بهم.

والله تعالى أعلم

وصلى الله على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

– ابن ماجة، أبوعبدالله محمد بن يزيد القزويني، (273هـ)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 2009م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية_ فيصل عيسى البابي الحلبي،.

– ابن معين، يحي بن معين بن عون بن زياد، (233هـ) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط بلا، الناشر: دار المأمون للتراث_ دمشق، بلا ط،.

– ابن معين، يحي بن معين بن عون بن زياد، (233هـ) سؤالات ابن الجنيد، تحقيق: أحمد محمد نور يوسف، ط الأولى 1408هـ_ 1998م، الناشر: مكتبة الدار_ المدينة المنورة.

– ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (711هـ) لسان العرب، ط الثالثة 1414هـ، الناشر: دار صادر بيروت.

– الجرجاني، عبدالله بن عدي، (365هـ) الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، ط الأولى 1418_ 1997، الناشر: الكتب العلمية، بيروت_ دمشق،

– العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، (852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، ط الأولى 1404هـ_ 1984، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

– العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر، (852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط 1379، الناشر: دار المعرفة_ بيروت.

–إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، المعجم الوسيط، (المعجم الوسيط) تحقيق: مجمع اللغة العربية، ط: بلا، الناشر: دار الدعوة.

–ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (327هـ) الجرح والتعديل، ط الأولى 1271هـ_ 1952م، الناشر: دار إحياء التراث العربي_ بيروت.

–ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم، (235هـ) الكتاب المصنف في الأحاديث والأثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط الأولى 1409هـ، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

–ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد (354هـ) الثقات، ط الأولى 1393هـ_ 1973م، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن_ الهند.

–ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد (354هـ) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط الثانية، 1414هـ_ 1993م، الناشر: مؤسسة الرسالة_ بيروت.

–ابن حنبل، أحمد بن محمد، (241هـ) من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، ط الأولى 1409هـ، الناشر: مكتبة المعارف_ الرياض.

–ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، (395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط:1979م، الناشر: دار الفكر.

–ابن معين، يحي بن معين بن عون بن زياد، (233هـ) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور يوسف، ط الأولى 1399هـ_ 1979م، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي_ مكة المكرمة.

أحمد مختار عبد الحميد عمر (1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط الأولى 2008م.

–البخاري، محمد بن إسماعيل، (256هـ) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط الأولى 1422م، الناشر: دار طوق النجاة.

-البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، (292هـ) مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، ط الأولى 1988م_ 2009م، الناشر: مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة.

-البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، (458هـ) السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط الثالثة، 1424هـ_ 2003م، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان.

-الترمذي، محمد بن عيسى، (279هـ) سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، ط الثانية 1395هـ_ 1975م، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي_ مصر.

-الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد، (405هـ) المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط الأولى 1411هـ_ 1990م، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت.

-الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد (795هـ) ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط الأولى 1425هـ_ 2005م، الناشر: مكتبة العبيكان_ الرياض.

-الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (1403هـ) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف_ الرياض.

-الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (748هـ) سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين لإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط الثالثة 1405هـ_ 1985م،.الناشر: مؤسسة الرسالة.

-الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي(666هـ)، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط الخامسة 1420هـ_ 1999م، الناشر: المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت_ صيدا.

-الراغب الأصبهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، (502هـ) المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط الأولى 1412هـ، الناشر: دار القلم، الدار الشامية_ دمشق بيروت.

-الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، (1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط بلا، الناشر: دار الهداية.

-الزركلي: خير الدين بن محمود، (1396هـ) الأعلام، ط الخامسة عشر 2002م، الناشر: دار العلم للملايين.

-الطحان: محمود الطحان، (2023م) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ط الثالثة 1981م، الناشر: دار القرآن الكريم_ بيروت.

-العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح، (261هـ) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط الأولى 1405هـ_ 1985م، الناشر: مكتبة الدار_ المدينة المنورة_ السعودية.

-العراقي، زين الدين عبد الرحيم، (806هـ) وابنه أحمد بن عبد الرحيم (826هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب، المطبعة المصرية القديمة، بلا ط.

-العسقلاني: أحمد بن علي بن حجر،(852هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، ط الأولى1403 _ 1983،الناشر: مكتبة المنار_ عمان.

-العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (852هـ) تهذيب التهذيب، ط الأولى 1326هـ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية_ الهند.

-العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى، (322هـ) الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط الأولى، 1404هـ_ 1984م، الناشر: دار الكتب العلمية_ بيروت.

-الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، (817هـ) القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة،ط الثامنة 1426هـ_ 2005م، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت_ لبنان.

-المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (742هـ) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف ط الأولى، 1400هـ_ 1980م، الناشر: مؤسسة الرسالة_ بيروت.

-النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف، (676هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط الثانية1392هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي_ بيروت.

-حمزة عبد الله المليباري، وسلطان العكايلة، كيف ندرس علم التخريج، ط الأولى 1419هـ_ 1998م، الناشر: دار الرازي عمان_ الأردن.

-مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ) التمييز، تحقيق: د. محمد مصطف الأعظمي، ط الثالثة 1410هـ، الناشر: مكتبة الكوثر المربع السعودية.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط الأولى 1382هـ_ 1963م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت_ لبنان.

الناشر: عالم الكتب.